

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير بالعباسية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديتهم ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الاستشاري للجامعات ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - (١) تنشأ لجان علمية دائمة تخصص كل بائنة منها لعلم من العلوم الجامعية وتلحق هذه اللجان من الناحية الإدارية بالمجلس الاستشاري للجامعات ، ويجوز عند الضرورة أن تؤلف لجنة واحدة لأكثر من علم من العلوم المتقاربة .

(٢) ويصدر بتحديد هذه اللجان مرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية .

مادة ٢ - (١) تؤلف اللجنة العلمية الدائمة من عدد من العلماء البارزين في العلم الذي تخصصت له اللجنة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة يمثلون بقدر الإمكان فروع العلم المختلفة ويشترط في عضو اللجنة أن يكون ضليعا في علمه وأن يكون مقيما في مصر .

(٢) وللجنة أن تستعين في أعمالها بخبراء من العلماء المتخصصين في مصر وفي الخارج .

مادة ٣ - (١) يعين أعضاء اللجان العلمية الدائمة لمدة ثلاث سنين ، ويجوز تجديد تعيينهم بعد انتهاء مدتهم .

(٢) ويكون تشكيل اللجنة العلمية الدائمة لأول مرة بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية .

(٣) وكل عضو يضاف إلى اللجنة بعد ذلك في حدود العدد المنصوص عليه في المادة السابقة ، وكذلك كل عضو يشغل مكانا خلا في اللجنة يعين بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية بعد موافقة المجلس الاستشاري للجامعات .

مادة ٢ - تستبدل المادة ٧ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بالنص الآتي :

«مادة ٧ - تسرى على طوائف الموظفين المنصوص عليهم في المادة الأولى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين عدا أحكام المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ على أن يحل وزير الأوقاف محل وزير المالية والاقتصاد في تعيين الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) من المادة ٨ ويحل مجلس الأوقاف الأعلى محل مجلس الوزراء في الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٥ و ١٦ و ٢٨ منه ، وتؤدي وزارة الأوقاف المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة بالنسبة إلى موظفي الدولة في كل من الصندوقين .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

(محمد نجيب (لواء أ. ح)

وزير الأوقاف وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
أحمد حسن الباقورى عبد الجليل إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ. ح)

قانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٣

بإنشاء اللجان العلمية الدائمة ؛

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة القاهرة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة الاسكندرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة محمد علي والقوانين المعدلة له ؛

قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣

في شأن إدارة التصفية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الإعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون لإدارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه الشخصية الاعتبارية . ويكون لها ميزانية مستقلة . وتكون هذه الإدارة تحت إشراف وزير العدل .

مادة ٢ - تخصص إدارة التصفية - ملاحه على اختصاصاتها الميمنة في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه - بإدارة وتصفية الأموال المصادرة بمقتضى الإعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ المشار إليه أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة .

مادة ٣ - يقوم رئيس إدارة التصفية بتمثيلها أمام القضاء والهيئات الأخرى ويباشر هو أو من ينيبه عنه في حدود أحكام اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ٦ الاختصاصات المخولة للإدارة .

مادة ٤ - تخصص اللجان العلمية الدائمة ، في حدود العلوم التي تخصصت لها بالمسائل الآتية :

(أولا) النظر في الإنتاج العلمي الذي يقدمه المرشحون للتعين في هيئات التدريس بالجامعات المصرية والمرشحون للترقية إلى لقب أعل في هذه الهيئات ، وكذلك في تقدير كفاياتهم العلمية بوجه عام .

وتؤلف اللجنة الدائمة بلجانا مؤقتة لفحص ما يمرض عليها من إنتاج ويجوز أن يكون من بين أعضاء اللجنة المؤقتة أعضاء من اللجنة الدائمة .

وتنظر اللجنة الدائمة في تقارير اللجان المؤقتة . ويكون حكم اللجنة نهائيا من حيث القيمة العلمية للإنتاج والكفاية . ولا يجوز الطعن فيه أمام أية هيئة قضائية .

(ثانيا) اقتراح منح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية اجازات لمهمات علمية مؤقتة بعد التثبت من مقدرتهم على الإنتاج العلمي الممتاز .

(ثالثا) تقديم المشورة العلمية في المسائل التي تلمس فيها مشورتها بناء على طلب وزير المعارف العمومية أو طلب إحدى الجامعات .

(رابعا) اقتراح ما تراه مفيدا لتقدم العلم والتعليم على الهيئات المختلفة .

مادة ٥ - يقسم أعضاء اللجان العلمية الدائمة قبل مباشرة أعمالهم بمينا أمام رئيس الجمهورية بأنهم يؤدون أعمالهم بالأمانة والصدق .

مادة ٦ - تتولى السكرتارية العامة لمجلس الاستشارى للجامعات أعمال سكرتارية هذه اللجان .

مادة ٧ - تصدر بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية لائحة داخلية تنظم أعمال اللجان العلمية الدائمة وتعين المكافآت التي تمنح لأعضائها ومن تستعين بهم من الخبراء في مقابل الأعمال التي يقومون بها .

مادة ٨ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المعارف العمومية

اسماعيل محمود اللباني